

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٤٣٥٦، المعقودة يوم ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠١، بصدد نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يرحب مجلس الأمن بقيام الرئيس ترايكوفسكي وزعماء أربعة أحزاب سياسية بالتوقيع في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠١ على الاتفاق الإطار في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ويدعو المجلس إلى التنفيذ الكامل والفوري للاتفاق الذي يعزز التنمية السلمية والمتوائمة للمجتمع المدني، ويحترم، في الوقت نفسه، الهوية الإثنية لجميع المواطنين المقدونيين ومصالحهم.

"ويدعو المجلس إلى التنفيذ الكامل لقراره ١٣٤٥ (٢٠٠١) ويعيد التأكيد على سيادة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسلامتها الإقليمية.

"ويدعو المجلس مرة أخرى جميع المعنيين، بمن في ذلك زعماء الجماعات الألبانية الإثنية في المنطقة، إلى الإدانة العلنية للعنف ولعدم التسامح الإثني وإلى استخدام نفوذهم من أجل ضمان السلام. ويؤكد من جديد دعوته لجميع من لهم صلة بالجماعات المتطرفة أن يوضحوا لها أنها لن تلقى دعماً من أي جهة كانت في المجتمع الدولي. ويدين المجلس استمرار العنف من جانب المتطرفين ويدعو جميع الأطراف إلى احترام وقف إطلاق النار. ويرفض المجلس أي محاولات لاستخدام العنف بما في ذلك استخدام الألغام الأرضية لتقويض الاتفاق الإطار الذي تفاوضت عليه الزعامة السياسية المنتخبة ديمقراطياً لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

”ويؤيد مجلس الامن الإجراءات التي اتخذها رئيس وحكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بهدف حل الأزمة وضمان مستقبل مستقر وديمقراطي لجميع مواطني جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بما في ذلك ما يتم من خلال الحوار المتواصل مع من يمثلون كاملا جميع الأحزاب السياسية الشرعية، لتدعيم الديمقراطية والحفاظ على الطابع المتعدد الأعراق للمجتمع المقدوني واستقرار البلد.

”ويرحب مجلس الأمن بجهود الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي دعما للاتفاق الإطاري. كما يدعو المجتمع الدولي إلى النظر في أفضل السبل لمساعدة حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على تيسير تنفيذه كاملا.

”وسيواصل مجلس الأمن عن كثب متابعة التطورات على الأرض“.